١٣- دراسات ميدانية

مشوار التعليم طويل، وبحره عميق ومجالاته رحبة، ودراساته متعددة وقراراته صعبة وهمومه كثيرة.

وتأتي الصعوبة من كون التعليم استثماراً بشريًا فهو لابني وابنتك، ولأختي وأخيك ولهذا فإن المسؤولين في التعليم يتحرون الكمال وينشدون الأفضل، ولا يتعجلون في اتخاذ القرار، ويصبرون على اللوم والعتاب ويتحملون النقد والخصام، وينتظرون الدراسات الميدانية التي تستمر أحيانًا سنوات.

وكثيـراً ما يرد لوزارة المعارف الآراء من هذا وذاك، والاقتـراحات المتعددة، ووجـهات النظر المتنوعة، وأحيانًا المتضاربة، ولكن المسؤولين عن التـعليم ينتظرون ويصـبـرون، وكنت مع الآراء القائلة بأهمـية الدراسات الميـدانية وأدعو إليـها وأدعمها.

ومن الدراســـات التي تـابعت مـســـارها وتعاطفت مـع إجرائها، وأسـهمت في تسـهيل إجراءاتهـا الإدارية والمالية والـفنية سواء عـندما كنت مـديراً للتـعليم، أو بعـد أن كنت وكـيـلاً للوزارة ما يلي:

* المدارس الصـغيرة، وهـل تستمـر الوزارة

في فتحها والتوسع في نشرها بعد أن عمّ التعليم وشمل كل مكان في المملكة مع أن هذه المدارس عبء على التعليم فتكاليفها عالية وطلابها قلة؟ وهل تكون خطتها الدراسية كالخطة التي تقدم للمدارس ذات الكثافة الطلابية؟.

* الرسوب والتسرب وهل هو ظاهرة تستوجب المعالجة وما حجمها وما أسبابها؟

* المشروبات الغازية وهل مشاكلها الصحية تقتضي أن تمنعها الوزارة من المدارس؟

* الموهوبون وكيف التعرف عليهم؟ وفي أي الفروع تكون الموهبة؟ وكيف تضع الوزارة

الاختبارات المقننة لاكتشافهم؟.

* مناهج الرياضيات والعلوم، وهي المناهج ذات الصفة العالمية فكل الأمم تُدرِّسُ هذه المواد ولكنها تختلف في شكل اللغة فكل أمة تقدمها حسب لغتها الأصلية. فالفرنسيون يقدمون هذه المواد باللغة الفرنسية، والألمان باللغة الألمانية والأمريكان باللغة الإنجليزية والصين باللغة الصينية وهكذا بقيةُ الأمم.

وقد موّلت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية دراسة ميدانية دامت سنوات تقضي بإجراء مقارنة بين ما يأخذه الطالب في المملكة العربية السعودية في المرحلتين الابتدائية

والمتوسطة في مواد الرياضيات والعلوم بما يأخذه نظيره في العمر في بعض الدول المتقدمة صناعيا مثل اليابان وأمريكا وبريطانيا وفرنسا.

وقد تركت العمل الرسمي وبعض هذه الدراسات مازالت تحت الإجراء.

وسأشير لبعض هذه الدراسات إشارات سريعة.

فالمدارس الصغيرة المنتشرة في أنحاء المملكة، تمثل عبئًا وهمًا على التعليم، فالتعليم للجميع والميزات للجميع، ولا فضل لهذه المدرسة على تلك، فالعدالة الاجتماعية للكل،

وعـدم التفـرقة بين الطلاب تسـتوجب المسـاواة كما أن الجانب التربوي والموارد المالية، مسؤولية مـاثلة أمـام المسـؤول، ويرد بشـأن هذه المدارس الآراءُ القائلةُ بضمِّها لأقرب مدرسة وتقليصها، والأخرى المنـادية بالتوسع والانتـشار، والثـالثة المتـسـائلة عن المسـتـوى التـعليـمـي في تلك المدارس، والرأي القـائل بتـخـفـيـض الخطة الدراسية في تلك المدارس وإلغاء دمج الفصول بعضها مع بعض.

وبعد أن أصبحت وكـيلاً للوزارة عشت هذا الهم التربوي وذلك الهاجس المالي، فهل يا تُرى يتعلم أبناؤنا فـي هذه المدارس الصغيـرة التعليم

الأمثل، وهل يجدون الرعاية العادلة، خاصة وأنِّي أعلم أن المعلمين يتهربون من تلك المدارس الصغيرة لكونها في الهجر والأرياف، وليست في المدن وأشباه المدن. ثم الضغط الاجتماعي لفتح المزيد من تلك المدارس لاعتبارات قبلية ومصالح شخصية وليس لحاجات ملحة وأماكن نائية. وكيف المستوى التعليمي في هذه المدارس التي يقتضي الوضع دمج طلاب الفصول بعضهم مع بعض فمثلاً إذا كان في الفصل الأول الابتدائي طالب أو طالبان فإنهم يجمعون مع الصف الثاني الابتدائي في فصل واحد ويدرسهم المعلم سويًا حيث يقسم وقته بين هؤلاء وهؤلاء.

إن هذه المدارس الصغيرة تُمثل عبئًا تربويًا وهدرًا ماليًا، فأغلبها متقاربة، ويسهل دمج بعضها مع بعض، إن كلفة الطالب في تلك المدارس تزيد على عشرين ألف ريال، بينما هي في المدن تقل إلى الثلث أو أقل من ذلك، لكن الوضع الاجتماعي يحول دون إلغائها أو ضمها لأقرب مدرسة، ولهذا كان الرأي إعادة النظر في خطة هذه المدارس فالطالب في المدينة يدرس في فصل عدد طلابه ثلاثون طالبًا، بينما في هذه المدارس لا يتعدى عدد طلاب الفصل أصابع اليد، ولهؤلاء معلم ولأولئك معلم، فهل تكون الخطة الدراسية مماثلة مع مدارس المدن من حيث عدد الساعات الأسبوعية في

كل مادة؟ وهل الأفضل إبقاء طُلاب كل صف لوحدهم دون ضم مع الفصول الأخرى وتخفيض الخطة الدراسية؟

وراجعنا أعداد تلك المدارس الصغيرة في مختلف المناطق وتبين أن المدارس التي يبلغ طلابها ستين طالبًا فأقل حسب إحصائية عام ١٤١٢هـ (٩٩٣) مدرسة وأتوقع أن العدد ازداد ويزداد فالسيل قوي والمسؤول في حرج وكان الله في عون القائمين على التعليم.

وتم توجيه وكالة التطوير التربوي بإجراء دراسة حول هذه المدارس، وتم تكليف الإدارة العامة للبحوث التربوية والتقويم بجهاز التطوير

التربوي في ٢٩/ ٣/ ١٤١٢هـ بتشكيل لجنة من القطاعات التالية: (شؤون المعلمين، شؤون الطلاب، التطوير التربوي، إدارة التعليم بالرياض) بدراسة الملف المحال إليهم من قبلنا حول المدارس الصغيرة ومعدل عدد الطلاب والعاملين في كل مدرسة وبدأت نخبة كريمة بدراسة الخطة الدراسية لهذه المدارس وهم:

١- د. علي بن عبد الخالق القرني/ الإدارة العاملة للبحوث والتقويم.

٢- علي بن مزهر الزهراني/ الإدارة العامة للبحوث والتقويم.

٣- صالح بن محمد العمير/ الإدارة العامة للتوجيه والتدريب.

٤- بجاد بن محمد العتيبي/ الإدارة العاملة للتوجيه والإرشاد الطلابي.

٥- سعدون العبد المنعم/ إدارة التعليم بمنطقة الرياض.

وهؤلاء الرجال وأمثالهم كثيرون، هم ثروة الوزارة وكنزها المتجدد، يُساعدون المسؤول في اتخاذ القرار، ويضعون أمامه الرأي الناضج ويتهادون معه المشورة التربوية.

وبعد عام من البحث والدراسة بين الوزارة والمناطق عُرِض الموضوع في اجتماعنا الأسبوعي بتاريخ ٢٣/ ٤/ ١٤١٣هـ حيث يجتمع الوكلاء المساعدون بوكيل الوزارة في يوم الإثنين من كل

أسبوع لمناقشة الموضوعات التربوية والإدارية وبعد ذلك تعرض المحاضر لمعالي الوزير ليشاركنا الرأي ويصدر التوجيه النهائي للموضوع.

وبعد مناقشة الموضوع من جميع جوانبه في اجتماع الوكلاء تم الاتفاق على تخفيض الخطة الدراسية في بعض المدارس الصغيرة بصفة تجريبية ومن ثم تقويم التجربة وبعد ذلك يُتخذ القرار المناسب، وعملت اللجان الفنية على وضع خطة مخفضة ودرستها مع المناطق وفي بداية العام الدراسي ١٤١٥هـ تم تطبيق تلك الخطة المقترحة. وقام الأخ الكريم علي بن مزهر الزهراني بإعداد دراسة عن تلك التجربة

للتعرف على مدى ملاءمة الخطة المخفضة للتطبيق في المدارس الصغيرة ومدى ملاءمتها لأن تكون بديلاً مناسبًا لنظام ضم الصفوف وطرح الباحث التساؤلات التالية:

١- ما مدى تأثير العمل بخطة مخفضة في المدارس الصغيرة على تقليل الاحتياج من المدرسين لتشغيلها؟

٢- ما مدى تأثير العمل بخطة مخفضة في المدارس الصغيرة على تحصيل الطلاب؟.

٣- ما مدى تأثير العمل بخطة مخفضة في المدارس الصغيرة على مستوى أداء المعلم؟.

٤- ما مدى ملاءمة توزيع الخطة المخفضة لتغطية مفردات المنهج في كل صف دراسي؟.

٥- ما مدى ملاءمة الجدول الزمني لليوم الدراسي المرافق للخطة المخفضة؟.

وتابع الباحث هذه الدراسة ثم قدم تقريره الختامي في ربيع الأول عام ١٤١٦هـ متضمنًا التوصية بتطبيق التجربة مرة أخرى.

وبناء على توصية ندوة مديري التعليم المنعقدة في تبوك عام ١٤١٧هـ تم تكليف الأخ الكريم الأستاذ/ علي بن ناصر الوزرة مدير التعليم بمحافظة وادي الدواسر بمتابعة التجربة وإعداد تقرير حول نتائج تطبيقها، وقام المذكور

بالمهمة خير قيام، فهو من الكفاءات التربوية والإدارية، وكنت أثناء عملي الرسمي واتصالي بالمذكور أجد لديه الحس التربوي والصدق مع الله في عمله والإخلاص لمسؤولياته، وهنيئًا للوزارة بهذا الرجل وأمثاله.

وقد قام المذكور بالمهمة خير قيام، وقدم تقريره حول هذه التجربة ثم تكونت لجنة لدراسة التقرير النهائي عن التجربة وتَمّ التوصية بتعميم الخطة المخفضة ابتداءً من العام الدراسي ١٤١٩هـ.

هذه حالة من الحالات التعليمية التي تؤكد أن التعليم وئيد الخطا، قراراته صعبة، وأموره طويلة.

وهناك دراسة أخرى تتعلق بموضوع الرسوب والتسرب من المدارس، وهل هو ظاهرة تستوجب المعالجة؟ أم أن الوضع وفق المعدلات المقبولة؟ وما حجمه؟ وما هي أسبابه؟ وهل يمكن علاجه؟ وكم نسبته؟ وماذا تعمل الوزارة نحو المتسربين والراسبين؟ وكلفت الوزارة مناطق التعليم بمتابعة الدراسة والاهتمام بها وتسمية بعض الموجهين بمتابعتها، والتقيتُ في مكتبي بالوزارة بأولئك الموجهين المسؤولين عن متابعة هذه الدراسة في كل منطقة تعليمية للتأكيد على أهمية الموضوع وإثارة حماستهم.

هذا وبدأت الدراسة باستخدام طريقة الفوج

الحقيقي التي تعتمد على تتبع تدفق الطلاب ومسيرتهم الدراسية، وجرى اختيار فوجين اختياراً عشوائيًا احدهما في الصف الأول الابتدائي، والثاني في الصف الأول المتوسط ومن ثم متابعتهما مدة ثماني سنوات بالنسبة للمرحلة الابتدائية وخمس سنوات بالنسبة لفوج المرحلة المتوسطة، وهي معدل سنوات بقاء الطالب في كل مرحلة، وبدأت المتابعة بعينة بلغت ١٠٪ تقريبًا من الطلاب المستجدين في الصف الأول ابتدائي و١٠٪ بالنسبة للمستجدين في الصف الأول المتوسط لعام ١٤١٦هـ، وذلك في جميع إدارات التعليم بالمملكة وقُسِّمت العينة على مدارس المدن

والقرى، وتم تحديد أسماء المدارس التي ستكون عينة للدراسة، ثم أُخذ جميع طلابها السعوديين المستجدين في الصفين الأول الابتدائي والأول المتوسط لتكون هذه العينة عينة الدراسة التي بدأت في ١/ ٨/ ١٤١٦هـ.

وقد يكون ابنك -أخي القارئ - أحد طلاب هذه العينة.

وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية التي بدأت بها العينة ٤١٦ مدرسة، وعدد الطلاب ١٣٤٩٧طالبًا، أما المرحلة المتوسطة فعدد المدارس ٢٢٠ مدرسة وعدد عينة الطلاب ١٠٤١٣ طالبًا، وتم إعداد استمارة لكل طالب

اشتملت على أسئلة متعددة تربوية واجتماعية، وسوف يستفيد من هذه الدراسة بعد انتهائها - إن شاء الله - المسؤولون في قطاعات التعليم وفي الرعاية الاجتماعية وحتى البلدية؛ حيث توضح الدراسة التسرب والرسوب في أي السنوات هو أكثر، وفي أي المواد هو أوضح، وستبين الدراسة الوضع الاجتماعي لكل أسرة، وهجرة الطلاب من المدارس وإلى أين؟ وبمتابعة هذه الدراسة علمت أن العينة التي بدأت في ٤١٦ مدرسة ابتدائية تحركت وانتقلت بين المدارس ووصل عدد المدارس في عام ١٤١٩هـ ١٥٢٧ مدرسة ابتدائية أي زادت المدارس بنسبة ٢٦٧٪ وفي المرحلة المتوسطة

زادت المدارس من ٢٢٠ مـــدرســـة إلى ٧٨٥ مدرسة أي بزيادة ٢٥٧٪.

وهذا يوضـح الحـــركـــة السكانيـــة لـلطلاب وذويهم، وتحـركـهم بين المدارس، وصعـوبة مـثل هذه الدراسات، حيث يتابع القائمون عليها طلاب العينة وتحركاتهم وأين توجهوا؟ ويُبلِّغون المدارس الجديـدة التي انتقلوا إليـها بالتـعليمـات المطلوبة، وتنتقل معهم الاستمارات الخاصة بهذه الدراسة.

والدراسة الثالثة تخـتص بالمشروبات الغازية فـقـد كثـر الحـديث عن ضـررها، وأنه لابد من منعهـا من المدارس والاستعاضـة عنها بالحليب ولكن لا بد من التثـبت؛ ولهذا قـام فريق علمي

طبي من كلية الطب بجامعة الملك سعود برئاسة د. عبدالرحمن النعيم مع مجموعة من رجال الوحدات الصحية في الوزارة بإجراء دراسة ميدانية واستخدموا أجهزة طبية تقيس قوة العظام وهشاشتها وأكدوا في دراستهم تلك ضرر تلك المشروبات على الطلاب من حيث تسوس الأسنان، وهشاشة العظام؛ مما استوجب منع المشروبات الغازية من المدارس ولهذا أصدرت الوزارة قراراً يمنع بيع المشروبات الغازية في المدارس.

أمّا الدراستان المتعلقتان بالموهوبين وبمادتي الرياضيات والعلوم فعندما كنت مديراً للتعليم

بالرياض بدأت الوزارة بإجراء تلك الدراسات ومع مباشرة معالي الدكتور محمد بن أحمد الرشيد في عام ١٤١٦ انتهت تلك الدراسات التي توصلت إلى إعداد اختبارات مقننة لمعرفة الطلاب الموهوبين في مادتي الرياضيات والعلوم. وكذلك الدراسة الأخرى المتعلقة بالمقارنة بين مناهج الرياضيات والعلوم في المملكة وبعض الدول الأجنبية حيث انتهت الدراسة بأن التماثل في المحتوى قائم بنسبة تصل إلى أكثر من تسعين في المائة إلا أن الفوارق تكمن في المعلمين وطريقة الأداء والوسائل وغيرها من جوانب تربوية أخرى.

هذا ويتضح من ذلك أن هذه الدراسات الميدانية تمنح المسؤول الثقة في القرار الذي يتخذه وتوضح له موطن الضعف وإن كانت نتائجها طويلة، ومدتها كثيرة، وهذا ما يجعل قرارات التعليم تتسم بالهدوء ويلزمها التأمل والتثبت.